

العولمة والتنمية المستدامة

Globalisation and Sustainable Development

الدكتورة بوقزولة كريمة

كلية الحقوق - جامعة الجزائر 1-

boukhoukaim@gmail.com

ملخص

تعتبر مسألة تحقيق التنمية المستدامة، مسؤولية مشتركة لجميع أعضاء المجتمع الدولي، لاسيما في ظل عالم يتعاضد فيه قوة السوق ويتزايد دور المؤسسات المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، وعليه بات من الضروري التكيف وإدارة العولمة بطريقة تدعم التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، فقد أوضح تقرير "مستقبلنا المشترك" لعام 1987 الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية المستدامة أن نموذج التنمية الحالي يعد فاشلا وذلك بسبب تزايد الفقر وتفاقم التدهور البيئي في العالم. كما أكد إعلان ريو للبيئة والتنمية لعام 1992 على أهمية إيجاد نظام اقتصادي عالمي يحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لكل دول العالم، كما يحقق أفضل تعامل مع المشكلات البيئية. ولما كانت العولمة هي تلك الموجة الجارفة من التغيرات التي تمس جوانب عديدة من جوانب الحياة، سياسية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية، فالعولمة جعلت التنمية المستدامة وحماية البيئة بعد عالميا، وهدفا مشتركا، فمن جهة أدت العولمة للتأثير السلبي على التنمية المستدامة والبيئة. ومن جهة أخرى قامت بتحويل الجهود الدولية للارتقاء بحمايتها، عبر مشاركة الأطراف الفعالة من الشركات المتعددة الجنسيات، من خلال المساهمة في تفعيل البعد البيئي، والدور الإيجابي للتنظيمات غير الحكومية، وتمويل المؤسسات المالية العالمية لمشاريع حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة، باعتبار أن مشاكل التنمية والبيئية لا تعرف حدود.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، العولمة، البيئة.

Abstract:

The question of achieving sustainable development is a shared responsibility of all members of the international community, especially in a world where market power is growing and the role of International Financial Institution and Multinational

Corporations is increasing. It is therefore necessary to adapt and manage globalisation in a way that supports sustainable development for present and future generations. The «Our Common Future" report 1987 issued by the World Commission on Sustainable Development showed that the current development model is a failure due to the increase in poverty and the worsening environmental degradation in the world.

The Rio Declaration on Environment and Development 1992 also stressed the importance of creating a global economic system that achieves economic growth and sustainable development for all countries of the world, as well as achieving better dealing with environmental problems.

Globalisation is the wave of changes affecting many aspects of life, political, economic, cultural and social. The globalisation has made sustainable development and environmental protection a global dimension and a common goal. On the one hand, the globalisation has had a negative impact on sustainable development and environmental. On the other hand, it has internationalised international efforts to improve its protection, through the participation of effective parties from Multinational Corporations, by contributing to the activation of the environmental dimension, the positive role of Non-Governmental Organisations, and the International Financial Institution finance projects to protect environment and promote sustainable development, considering that development and environmental problems know no boundaries.

Keywords : Sustainable Development, Globalisation, Environment.

مقدمة:

يعتبر القرن الواحد والعشرون قرن التحديات يتجلى في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية ومستلزمات حماية البيئة على حد سواء في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة، والتي يسعى أعضاء المجتمع الدولي جاهدا لتحقيقه.

بادرت الدول بعقد عدة مؤتمرات عالمية تحت رعاية الأمم المتحدة لحماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة، بداية من خلال مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 تحت مسمى البيئة البشرية، أعقبه مؤتمر الأرض للبيئة والتنمية بريتو دي جانيرو عام 1992، ليتطور الأمر إلى عقد قمة عالمية تسمى بمؤتمر

جوهانسبرغ للتنمية المستدامة عام 2002، تلى ذلك انعقاد قمة ريو + 20 للتنمية المستدامة بريو دي جانيرو عام 2012، كما ساهمت أجندة القرن 21 وإعلان ريو لعام 1992 وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ مجموعة من المبادئ الأساسية التي يتحمل المجتمع الدولي من خلاله مسؤوليته بهدف المحافظة على البيئة ودفع عجلة عمليات التنمية والخطط والبرامج تسيير عليها الدول للنهوض بالتنمية المستدامة.

كما ساهمت عدة اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف في بلورة مفهوم التنمية المستدامة، تتمثل في الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ عام 1992، واتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992، بروتوكول كيوتو 1997، كما أكدت ديباجة الاتفاقية العالمية للتجارة لعام 1994 على اعتراف الدول في علاقاتهم للتبادل الإقتصادي والتجاري يجب أن توجه لرفع مستوى المعيشة، وزيادة الإنتاج والتجارة في السلع والخدمات مع الإستخدام الأمثل للموارد العالمية وفقا لأهداف التنمية المستدامة.

ولما كانت العولمة هي تلك الموجة الجارفة من التغيرات التي تمس جوانب عديدة من جوانب الحياة، سياسية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية، فالعولمة جعلت التنمية المستدامة وحماية البيئة بعد عالميا، وهدفا مشتركا، فمن جهة أدت العولمة للتأثير السلبي على التنمية المستدامة وحماية البيئة، ومن جهة أخرى قامت بتدويل الجهود الدولية للارتقاء بحمايتها، عبر مشاركة الأطراف الفعالة من الشركات العابرة للقارات، من خلال المساهمة في تفعيل البعد البيئي، والدور الإيجابي للتنظيمات غير الحكومية، وتمويل المؤسسات المالية العالمية لمشاريع حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة، باعتبار أن مشاكل التنمية والبيئية لا تعرف حدود.

وعلى هذا الأساس يثار التساؤل على النحو التالي: هل يمكن للدول العالم بمختلف مستوياتها الإقتصادية والاجتماعية أن تحقق أهداف التنمية المستدامة في ظل تحديات ومستجدات عالمية جديدة تتمثل في العولمة؟

أولا- مفهوم العولمة:

يعتبر مصطلح العولمة من المصطلحات الشائعة الإستعمال مع بداية التسعينات من القرن الماضي، فقد حظيت العولمة كظاهرة جديدة على الساحة الدولية على اهتمام متزايد من قبل المؤسسات الدولية ومراكز البحوث العلمية.

1- تعريف العولمة:

وردت عدة تعاريف للعولمة والتي تقابلها باللغة الإنجليزية Globalisation، وباللغة الفرنسية Mondialisation، يمكن عرض أهمها فيما يلي:

تعرف العولمة عند الأستاذ عبد المطلب عبد المجيد في كتابه النظام الاقتصادي العالمي على "أنها نتيجة طبيعية ناجمة عن التطورات الدافعة بقوة نحو قيام نظام جديد تتغير تبعاً لها الخصائص والوظائف التي يقوم عليها هذا النظام".

وحسب هذا التعريف تعني العولمة تغيير التوجهات العالمية من التمسك بالحفاظ على النظام والأمن من خلال تعزيز التنظيمات والأحلاف العسكرية إلى مهمة تحقيق الرفاه العالمي للشعوب ونقل الثقافة في إطار التكامل الدولي مع هيمنة القيم العلمية النمطية على الشعوب. أما من الناحية الهيكلية، فيمكن اعتبار العولمة بأنها النظام الذي يتقلص دور الدولة في مواجهة قدرات الأفراد لصالح القطاعات والشبكات الفردية الخاصة تمتلك قوة المعلومات وتقنية الاتصالات عالية الجودة والعاملة في إطار منظم غير حكومي عابر للقارات.

أما سيمون رايش Simon Riech فيعرف العولمة "بأنها بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها. وتشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق ورفع القيود عنها، وخصخصة الأصول، وترجع وظائف الدولة (خاصة ما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية)، وانتشار التقنية، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود (من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر)، وتكامل أسواق رأس المال". (1)

كما تعرف العولمة بأنها: "حركة السلع والخدمات، والأيدي العاملة، ورأس المال، والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية بالإضافة للقوى التي لا يمكن السيطرة عليها من الشركات العابرة للقارات التي ليس لها ولاء لأي دولة". (2)

2- أهداف العولمة:

تسعى الدول من خلال ظاهرة العولمة إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل فيما يلي:

- الوصول إلى سوق عالمي مفتوح بدون قيود وحواجز جمركية وإدارية، من خلال السعي للوصول إلى إقامة سوق متسع ممتد يشمل العالم كله ويشمل كل قطاعاته ليصبح كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة.

-الوصول بالعالم إلى جعله كتلة واحدة مندمجة سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة والمتبادلة أو من حيث الإحساس والشعور بالخطر الواحد الذي يهدد الإنسانية جمعاء، وتحقيق الأمن الجماعي لشعوب العالم.

-السعي للوصول إلى التجانس العالمي من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة أو في الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة أو في حقوق الإنسان.

-التوجه نحو لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم يتم استخدامها وتبادلها بها سواء بالتخاطب بين البشر، أو بين أجهزة الاعلام الآلي، أو ما بين مراكز تبادل البيانات وصناعة المعلومات.

(3)

3- مظاهر العولمة:

ساهمت العولمة في إحداث تغييرات جذرية في شتى المجالات سواء الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، وعليه تتجلى أهم مظاهر العولمة فيما يلي:

المظهر الاقتصادي: يتجلى ذلك من خلال تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول وحرية حركية الأموال والخدمات، الإستثمار الأجنبي، وتحرير الأسواق، التبادل الحر للسلع والخدمات وسياسة المنافسة والعرض والطلب.

المظهر السياسي: يظهر ذلك من خلال تراجع عدد الأنظمة التسلطية وانتشار حركية التحول الديمقراطي والتوجه نحو قبول وتبني الديمقراطية والتعددية السياسية، وكذا تزايد عدد المنظمات غير الحكومية وتزايد دور المجتمع المدني، فهي آليات لنشر وتعميم أسس مفاهيم الديمقراطية الليبرالية.

المظهر التكنولوجي: والتمثل في الثورة المعلوماتية والتقدم التكنولوجي والرقمي المتسارع وسرعة البث ووصول المعلومة مع تزايد قوة وسائل الإعلام بمختلف دعائمها الورقية والسمعية البصرية والإلكترونية. ويعد هذا المظهر المساهم الكبير في انتشار وسرعة المظاهر أو الجوانب الأخرى للعولمة.

المظهر الثقافي: يتجسد هذا المظهر بداية في تشكل تصور القيم الموحد للقضايا الكبرى كحقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة وأنماط الاستهلاك (النمط الاستهلاكي الغربي)، ويرتبط الكلام عن هذا المظهر بالتصور الذي يقرن العولمة بالهيمنة الغربية وبمحاولتها فرض نمط القيمي على سكان العالم. (4)

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة

أصبح مفهوم التنمية المستدامة شائع الإستعمال في أوساط التنمية الإقتصادية على أساس أنه لا يمكن تجاوز مشاكل الفقر والتخلف دون إعتبار تصور جديد للنمو، كما يجب الإبقاء على التوازن بين النمو الإقتصادي والنظام البيئي الذي يسمح للموارد الطبيعية بتدعيم النمو على المدى الطويل، وهو الوعي الذي تبلور وانتشر بسرعة في العالم.

1- تعريف التنمية المستدامة

من أهم التعريفات وأوسعها انتشارا التعريف الوارد في تقرير اللجنة العالمية للتنمية المستدامة لعام 1987 برئاسة جرو هارم براندتلند رئيسة وزراء النرويج سابقا، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تلبي إحتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها"، ويحتوي على مفهومين:

1- مفهوم الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة.

2- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الإجتماعي على قدرة البيئة للإستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل. (5)

وعليه فمصطلح التنمية المستدامة يشير إلى التنمية الإقتصادية والبيئية والإجتماعية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجات الخاصة، والتنمية المستدامة

ليست حالة ثابتة من الإنسجام وإنما هي عملية تغيير، وتلك التغييرات المؤسسة التي تتماشى مع الإحتياجات المستقبلية فضلا عن الإحتياجات الحالية. (6)

وإذا كان الهدف الرئيسي للتنمية هو تلبية حاجيات الانسان، إلا أنه لم تتم تلبية الحاجات الأساسية لفئات كبيرة من سكان شعوب البلدان النامية من الغذاء، والملبس، والسكن، والعمل.

ولا يمكن إستدامة مستويات الحياة التي تذهب إلى أبعد من الحد الأدنى الضروري من دون أن تأخذ أنماط الإستهلاك بعين الإعتبار الإستدامة بعيدة المدى، ومع ذلك، فإن كثيرا من يعيش في مستوى أعلى من قدرات البيئة العالمية، على سبيل المثال: في أنماط إستهلاكنا للطاقة والحاجات التي نستشعرها تتحدد إجتماعيا وثقافيا، لذلك تتطلب التنمية المستدامة نشر القيم التي تشجع أنماطا إستهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع الجميع إلى تحقيقها بشكل معقول. (7)

2- التنمية المستدامة في المؤتمرات الدولية

استكملت الأمم المتحدة ما بين عام 1972 وعام 2012 عقد عدة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في ستوكهولم بالسويد عام 1972 تحت إسم البيئة الإنسانية، والثاني في نيروبي بكينيا حول البيئة لعام 1982، والثالث عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والرابع عقد في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2002 تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، والخامس في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 2012 تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة.

أ. مؤتمر ستوكهولم لعام 1972

تم انعقاد المؤتمر العالمي بشأن البيئة البشرية في العاصمة السويد مدينة ستوكهولم في الفترة الممتدة من 5 إلى 16 جوان عام 1972، وحضرته كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي بلغ عددها آنذاك 115 دولة. (8) وصدر عن هذا المؤتمر إعلان عن البيئة الإنسانية ويعد أول وثيقة دولية تتضمن 26 مبدأ تتمحور حول مبادئ العلاقات بين الدول في شأن البيئة وكيفية التعامل معها، والمسؤولية عما يصيبها من أضرار، بالإضافة إلى خطة عمل مفصلة تتضمن 109 توصية.

وقد اعتبرت ديباجة الإعلان أن الإنسان هو العامل الرئيسي المؤثر في البيئة، وأن حماية والمحافظة على البيئة وتحسينها يعد موضوعا مهما يؤثر على بقاء الجنس البشري وعلى التنمية الاقتصادية، كما أكدت الديباجة على العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية، وضرورة أن تكون هذه العلاقة متوازنة تجمع بين تحقيق التنمية والحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث.

ويستشف من خلال المبادئ من 8-15 علاقة البيئة بالتنمية، حيث اعتبر الإعلان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية لتأمين بيئة ملائمة لحياة وعمل الإنسان، كما أكد على أن القصور البيئي الناتج عن عدم التنمية يمكن التغلب عليه بالتنمية السريعة، وذلك عن طريق تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية، كما قرر الإعلان أهمية التنسيق والتوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة، وأن التخطيط الرشيد يعد الوسيلة الجوهرية للتوفيق بين تحقيق التنمية الشاملة وبين الحفاظ على البيئة. ولكي تتحقق هذه الغاية يجب إدراج إجراءات حماية البيئة وإدارة مواردها في خطط التنمية المحلية. (9)

ب . مؤتمر نيروبي لعام 1982

تم عقد مؤتمر بنيروبي في الفترة الممتدة ما بين 10 ماي إلى 18 ماي لعام 1982 برعاية الأمم المتحدة من أجل حماية البيئة من التلوث. حيث ناقش المؤتمر المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية والتزايد المتسارع لعدد سكان العالم، وخاصة لدى دول العالم الثالث. وكما أثنى المؤتمر على الجهود المبذولة في مجال حماية البيئة من خلال التعاون الدولي والإقليمي والذي تمخض عنه العديد من المعاهدات.

كما أكد المؤتمر على ضرورة التخفيف من حدة النزاعات الدولية وعدم توسعها لانعكاساتها الخطرة على البيئة الطبيعية، كما نبهوا إلى الأخطار الناجمة عن سياسة السباق إلى التسلح والتفنن في صنع أحدث الآلات الفتاكة والنفايات الناتجة عنها سوف تسبب ضررا فادحا بالبشرية كله. ودعى المؤتمر أعضاء المجتمع الدولي إلى العمل المتواصل للحد من تصاعد وتيرة الفقر وانتشاره، ومكافحة التلوث البيئي. (10)

ج . مؤتمر ريو لعام 1992 :

اتخذت الجمعية العامة في سنة 1989، قرارا بعقد المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية أو بما يسمى قمة الأرض في العاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو في الفترة الممتدة من 3-14 جويلية 1992، تحت مظلة الأمم المتحدة، ويمثل هذا المؤتمر العالمي بحق الأكبر والأوسع انتشارا نظرا للعدد الهائل من المشاركين، فقد شاركت فيه 178 دولة ومائة وستة عشر من رؤساء الدول والحكومات، من أجل حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة وحمايتها.

ويعد هذا المؤتمر أول مؤتمر عالمي تحضى فيه التنمية المستدامة بالإعتراف الرسمي، فقد اعترف إعلان ريو المنبثق عن هذا المؤتمر وعلى نطاق واسع بأن جودة البيئة وسلامة الإقتصاد متلازمان ويرتبطان ببعضهما البعض على نحو لا ينفك، كما يعتبر المؤتمر إجماع عالمي بشأن مفهوم التنمية المستدامة، فهو يمثل تظاهرة رسمية وشعبية تأييدا للتنمية المستدامة التي أعطيت شرعية دولية وتحولت إلى غاية إنسانية تسعى لتحقيقها كل شعوب العالم على اختلاف تطورها واتجاهاتها. (11)

وكانت أهم نتائج القمة:

- إعلان ريو للبيئة والتنمية الذي يتكون من 27 مبدأ.
- برنامج اجندة القرن 21 والذي يشتمل على حوالي 2500 توصية والتي تعد نهج شامل ومتكامل لجميع القطاعات تقريبا والقضايا المشتركة التي تحدد حياتنا.
- فتح باب التوقيع لكل من إتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.
- تصريح مبادئ الغابات. (12)

د. مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ لعام 2002

انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ في إفريقيا الجنوبية في الفترة الممتدة من 26 أوت إلى غاية 4 سبتمبر 2002. وتتمثل أهداف المؤتمر في القضاء على الفقر وتقليل نسبة الأمية في العالم والحد من إنتشار الأمراض المستعصية وحماية البيئة، بالإضافة إلى تغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك غير المستدام. ومن نتائج المؤتمر إصدار إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة يتألف من 37 فقرة. كما أقر المؤتمر في جلساته خطة جوهانسبرغ لتنفيذ نتائج المؤتمر، تتكون من 170

توصية، تحت من خلالها أعضاء المجتمع الدولي من الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية على التعاون المشترك من أجل إتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الفقر ومحو الأمية وحماية البيئة الطبيعية وكذا تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام.

ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة، أقر المؤتمر بأنّه تقع على عاتقهم مسؤولية جماعية بتعزيز وتقوية أركان التنمية المستدامة المترابطة والمتداخلة وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. كما أعلن المؤتمر في جوهانسبرغ تأكيد التزامهم بمبادئ اعلان ريو لعام 1992، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة للدول وبمواصلة تنفيذ بجدول أعمال القرن الحادي والعشرين. (13)

هـ . مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)

تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو + 20 في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من 20-22 جوان 2012، حضره الرئيس الفرنسي ورئيسا الوزراء الروسي والصيني وثمانون بين رئيس دولة ورئيس حكومة من الدول النامية، كما شارك فيه أكثر من 45 ألف شخص، بينهم مندوب 191 دولة، بينما غاب عدد كبير من قادة الدول الكبرى. (14)

وقد ركز المؤتمر في جدول أعماله على الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. (15)

3- أبعاد التنمية المستدامة

تتمثل الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة في: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، وهي عناصر ترتبط مع بعضها البعض، إذ يكمل كل منهما الآخر، كما أنها تتقاطع عند المركز واحد تهدف إلى تحقيق رفاهية الإنسان.

أ . البعد الإقتصادي:

تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية من خلال:

حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

بالنسبة للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الإستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابد من التأكد من هذه العملية وعدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. (16)

مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:

كما يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في تحميل الدول المتقدمة المسؤولية في حماية البيئة إقتصاديا من خلال تقليص حجم الإستهلاك الفردي للطاقة لديها، باعتبار أن نمط الإستهلاك في الدول الغربية يحدث آثار تهدد البيئة البشرية، ونظرا لأن هذه الدول تمتلك الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية الكفيلة والتي تسمح لها باستخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي اعتماد نظم اقتصادية تقوم على حماية البيئة الطبيعية. (17)

المساواة في توزيع الموارد:

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

الحد من التفاوت في المداخل:

تعني التنمية المستدامة الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية.

تقليص الإنفاق العسكري:

كما أن التنمية المستدامة تعني قيام البلدان بتحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. (18)

ب . البعد الاجتماعي:

تتمثل فكرة التنمية المستدامة في مجال البعد الاجتماعي في رفض الفقر والبطالة والتمييز، والتفاوت البالغ بين الأغنياء والفقراء، ويعتبر العدل الاجتماعي أساس التنمية ويقتضي ذلك عدة أمور ينبغي أن يجد المجتمع وسيلة إليها:

1. ضبط الزيادة السكانية، فالزيادة السكانية في العالم في ارتفاع مستمر وهي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وأغلب الزيادة في دول العالم الثالث.
2. العدالة الاجتماعية والتي تتضمن العدالة ما بين الجيل الواحد والأخذ بيد الفئات المستضعفة، والعدالة بين الأجيال.
3. ان فكرة التنمية البشرية وسعت معنى التعليم ومراميه، في كل عام يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً عن "التنمية البشرية" التي تقاس بمعايير تنمية وإقتصادية واجتماعية، ويصنف التقرير دول العالم درجات حسب نجاحها في تحقيق التنمية البشرية.
4. من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المستدامة المشاركة الشعبية أو المجتمعية الفاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية الوطنية، وتعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي، وهي جوهر الديمقراطية.
5. تستكمل الوسائل الاجتماعية بضبط السلوك الاستهلاكي البشري، وقبول حدود رشيدة من خلال الحد من الإسراف والتبذير وتحقيق الاكتفاء، فالأوضاع الحالية والخاصة بالمجتمعات الغنية، أقرب إلى حدود الإسراف غير الرشيد، حيث الزيادة في قدرة الإستهلاك وما يتبعها من زيادة في كمية المخلفات. (19)

ج . البعد البيئي:

للحفاظ على التراث البيئي العالمي والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة، يجب إيجاد حلولاً قابلة للاستمرار إقتصادياً في سبيل تحقيق الحد من الاستغلال غير عقلاني للموارد، وكذا الحد من التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها.

ويتم ذلك من خلال استغلال الموارد البيئية المحلية في عمليات الإنتاج بطريقة عقلانية والمحافظة على طاقة الاستيعاب الأنماط البيئية، ومن ثم قدرتها على تجديد حيويتها.

وعليه يشمل تحقيق هذا الهدف على البعد المحلي والبعد الدولي:

ويهتم البعد المحلي في المحافظة على قدرة الموارد البيئة المحلية المتجددة على تجديد نفسها، خاصة في ظل الاستغلال الجائر للموارد وهو ما يسبب في تدهورها وفنائها.

في حين يهتم البعد الدولي بالمحافظة على قدرة النظام البيئي على استيعاب المخلفات الناتجة عن النشاط البشري. (20)

ثالثاً: دور العولمة في تحقيق التنمية المستدامة

بات من الضروري التعرف على تأثير العولمة على التنمية المستدامة، في ظل عالم يتعاضم فيه قوة السوق ويتزايد دور المؤسسات المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، فقد أوضح تقرير "مستقبلنا المشترك" لعام 1987 الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية المستدامة أن نموذج التنمية الحالي يعد فاشلاً وذلك بسبب تزايد الفقر وتفاقم التدهور البيئي في العالم.

كما أكد إعلان ريو لعام 1992 المنبثق عن مؤتمر التنمية والبيئة بريو دي جانيرو لعام 1992 على أهمية إيجاد نظام اقتصادي عالمي يحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لكل دول العالم، كما يحقق أفضل تعامل مع المشكلات البيئية.

وإذا كانت للعولمة إيجابيات ومكاسب لتحقيق تنمية مستدامة للأجيال الحالية والمقبلة، فانه في نفس الوقت لا تخلو من تأثيرات سلبية على المنظومة التنموية والبيئية.

1- التأثيرات الإيجابية للعولمة على حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة:

أدت العلاقة بين مقتضيات التنمية المستدامة ومسارات العولمة إلى نتائج إيجابية نبرزها فيما يلي:

أ . انتشار ظاهرة الوعي البيئي

اهتمت الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني بحماية البيئة والدفاع عنها تدريجيا مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك نظرا لما سببه التطور الصناعي من إفقار للأرض من خصوبتها نتيجة للتوسع في استخدام المبيدات الحشرية والمخصبات الزراعية وتحول الأراضي الزراعية الخصبة إلى أراضي صحراوية غير صالحة للزراعة.

كما أدى اتساع نطاق التلوث البيئي، وتهديده للتوازن البيئي وللوجود البشري، إلى تشكل في الدول المتقدمة أحزاب سياسية متخصصة في حماية البيئة وهي الأحزاب المعروفة ب: "les verts"، كما ظهرت وتأسست عدة مراكز بحث متخصصة في الدراسات البيئية قصد إيجاد حلول ناجعة لمعالجة الآثار السلبية لظاهرة تلوث البيئة.

وقد كان لظاهرة العولمة الفضل الكبير في انتشار الوعي البيئي على المستوى الدولي وعولمته من خلال ما تحمله الظاهرة من قوى اتصالية ساهمت في تبادل المعلومات بين مختلف الأطراف المهمة بالبيئة.

ويعتبر الإعلان المتضمن 26 مبدأ والمنبثق عن مؤتمر الدولي الأول حول البيئة البشرية المنعقد في ستوكهولم سنة 1972، أول الخطوات الجادة على طريق عولمة الشأن البيئي العالمي، إذ تضمن هذا الإعلان مجموعة من القواعد والمبادئ التي شكلت اللبنة الأولى في بناء نظام عالمي متعدد الأطراف لحماية البيئة العالمية أو ما يسمى بالقانون الدولي للبيئة.

كما تعتبر القمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة 1992 أكثر قمم الأرض أهمية، نظرا لأن هذا المؤتمر الذي عني بالبيئة والتنمية جمع لأول مرة عددا كبيرا من رؤساء الدول والحكومات وممثلي المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ويعود سبب النجاح هذا المؤتمر كونه انعقد في فترة اتسمت ببروز ظاهرة العولمة بمختلف تجلياتها.

إن الوعي المتزايد بأهمية حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة يمثل أحد الدعائم الأساسية لدفع جميع الدول على اختلاف قوتها الإقتصادية إلى استحداث هيآت ووزارات تهتم بالجانب البيئي وتحاول قدر الإمكان في إحداث توازن بين النشاطات المختلفة ومستلزمات حماية البيئة.

فالعولمة جعلت البعد البيئي عالميا، وهدفا مشتركا، فمن جهة أدت العولمة للتأثير السلبي على البيئة، ومن جهة أخرى قامت بتدويل الجهود الدولية للارتقاء بحمايتها، عبر مشاركة الشركات المتعددة الجنسيات، من

خلال المساهمة في تفعيل البعد البيئي، والدور الإيجابي للتنظيمات غير الحكومية، وذلك على أساس أن البيئة لا تعرف الحدود. (21)

ب . تعاظم دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة

بسبب انحسار دور الدولة في حماية البيئة تشكلت تنظيمات لحماية مصالح الشعوب المضطهدة والمنتهكة حقوقها، لذلك تم ظهور العديد من المنظمات غير الحكومية كمنظمة السلام الأخضر، وأحزاب الخضر، والعديد من الجمعيات المجتمعية المدني التي تتضافر جهودها من أجل حماية البيئة لصالح الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، عبر العديد من المظاهرات والتجمعات المناوئة للسياسات التجارية والإقتصادية للدول الصناعية أشارت إلى قوة الحس البيئي وإلى تبلور حركة معارضة قوامها حقوق الإنسان والبيئة والديمقراطية كمعايير أخلاقية جديدة مثل فيها المطلب البيئي أحد الأبعاد الرئيسية الرامية إلى إخضاع أنظمة منظمة التجارة العالمية للقوانين والمعاهدات البيئية الدولية التي تنظم جهود والقوانين البيئية في العالم.

إن أكبر الانتقادات الموجهة للسياسات الإقتصادية تركز على التناقض الجوهري القائم بين القوانين التجارية التي تهدف لفتح أسواق دولية للتجارة الحرة بدون حواجز، وبين الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، والتي تهدف إلى الحد من تداول المواد المستنزفة لطبقة الأوزون، أو الإتجار بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، والحد من مشكل المنتجات المعدلة وراثيا.

وتعمل المنظمات غير الحكومية المدافعة على البيئة على التعريف بالمشاكل البيئية، وتوظيف طاقات المجتمع المدني للقيام بدور إيجابي لحماية البيئة ومنع التلوث، باعتبار نشاطاتها تحقق المنفعة العامة، فهي تطالب دائما بالحد من حالات استنزاف الموارد الطبيعية، وهذا من خلال التطبيق الفعلي للنصوص القانونية المتعلقة بحماية المياه والهواء والغابات.

ومن بين أيضا المهام التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية هو مواجهة السياسات الإقتصادية والتجارية لبعض الدول، وخاصة الدول الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة على أراضيها، في حين تسمح بانتقال الصناعات الملوثة بيئيا للدول النامية، وذلك بالتواطؤ مع بعض الحكومات الفاسدة للدول المتخلفة للتعااضي عن عمليات التلوث التي ترافق هذه الصناعات، بالإضافة إلى أن بعض

الشركات الكبيرة تقوم بإغراق الأسواق النامية بمنتجات مبنية على أساليب غير الصديقة بالبيئة والمدمرة للموارد الطبيعية وبهذا تؤثر على الصناعات الصغيرة التي قد تستخدم طرقا صديقة بالبيئة.

كما أن العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالبيئة تعتمد على المبدأ الوقائي لمنع دخول المواد المعدلة جنيا، وذلك لتجنب آثارها المتوقعة، قبل التأكد من سلامتها الصحية علميا، حيث يؤدي الإنتقال للمواد المعدلة وراثيا إلى نشر التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات، من حيث تغيير النظام البيئي الطبيعي، والتنوع الحيوي، أو التسبب أحيانا بمشاكل صحية للمستهلكين، بسبب تغيير التركيب الوراثي لهذه الكائنات الذي قد يؤدي لأمراض مستحدثة وجد خطيرة على صحة المستهلك. (22)

ج . الدور البارز للمؤسسات المالية الدولية في تمويل مشاريع التنمية المستدامة

يكمّن الدور الفعال للمؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما من خلال المساعدات التي تمنحها للمشاريع الإنمائية وإسهامها في الاستثمارات الإنمائية، وفيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة تبنى البنك العالمي سنة 1980 إعلان بشأن السياسات والإجراءات البيئية المرتبطة بالتنمية الإقتصادية.

كما عمل البنك على تمويل البرامج المتلائمة مع التنمية المستدامة لمكافحة التلوث في مجال الطاقة وتدعيم مشاريع الطاقات المتجددة لاسيما فيما يخص إدارة النفايات، وكذا المشاريع الصناعية والقائمة على استعمال التكنولوجيا النظيفة، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج الموسعة لحفظ الأراضي وحماية الغابات والتزود بالمياه، كذلك يقوم البنك بتميز المشاريع الموجهة لحماية البيئة عن تلك الموجهة للاستغلال التجاري للبيئة، ويضع شروطا مسبقة تتعلق بالاستخدام الإيكولوجي المستديم للموارد حتى يتم تمويل تلك المشاريع، ولقد تم تطوير العديد من البرامج من طرف إدارة البيئة للبنك العالمي فيما يخص التصحر وحماية سواحل البحر الأبيض المتوسط وإدارة الموارد الطبيعية، وتجدر الإشارة إلى أن البنك العالمي ومنذ صدور إعلان "براندتلند" لسنة 1987، أصبح يعقد سنويا مؤتمر عن التنمية المستدامة. (23)

وتقوم المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بإدماج المعايير الاجتماعية والبيئية بشكل متزايد في سياساتها وممارساتها في مجال الإقراض، كما وضعت إجراءات لتقييم آثار أنشطتها. فعلى سبيل المثال لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) سياسة تقتضي تنفيذ جميع عملياتها بطريقة

مسؤولة بيئياً واجتماعياً. وتحقيقاً لهذا الغرض، وضعت سياسات بيئية واجتماعية والكشف عن البيانات لجميع المشاريع، فضلاً عن بالالتزام بالمعايير الدولية والامتثال للوائح البلد المضيف. (24)

2- التأثيرات السلبية للعولمة على حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة

إذا كانت العولمة تقدم فرصاً هائلة للتنمية الدول والإنسان، وخاصة في الدول النامية إذا ما تم استثمارها وفق إدارة رشيدة، بالمقابل تتضمن سياسات العولمة الاقتصادية مخاطر جمة، أصبحت تشكل محور التخوف الكبير على حاضر ومستقبل الغالبية العظمى من سكان هذا الكوكب وحقوقهم المعيشية الإنسانية الرئيسية.

أ . العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في تردي الأوضاع البيئية

الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات هي "الشركات التي تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة، وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى دولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دولة أخرى تسمى الدول المضيفة." (25)

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسية من أهم تحولات الاقتصاد العالمية القائمة على استنزاف المواد الطبيعية، وخاصة موارد الدول النامية.

وما يزيد من خطورة هذه الشركات على البعد البيئي وعلى التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية هو الهيمنة الاقتصادية لهذه الشركات، فهي قوى عالمية تفوق ميزانيتها العديد من دول العالم الثالث، كما أن استثماراتها تتعاظم بشكل دائم بسبب استحواذها على مصادر التمويل الأجنبية وكذا استئثار هذه الشركات للخبرة التقنية غير المتاحة للدول النامية، كما أنها لا تراعي مواصفات الأمان في عمليات الإنتاج مما يهدد البيئة.

وفي هذا السياق، توجه أحد أكبر المنظمات البيئية في العالم "منظمة أصدقاء الأرض" Friends of the Earth انتقاداً للسياسات الاقتصادية التي تسود العالم حالياً، والتي لا تتماشى البتة مع دعائم وأهداف التنمية المستدامة، بسبب زيادة نسب التباين الاقتصادي ما بين البلدان، وضمن الطبقات الاجتماعية للبلد الواحد، مع تركيز الثروة والقوة بأدي نخب اقتصادية وسياسية معينة، وحرمان الطبقات الأخرى منها،

وبالتالي تفويض الديمقراطية، كما تمنع هذه الشركات تحسين الاقتصاديات المحلية التي تدعم المجتمعات الريفية والفقيرة.

وتهدف الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق أرباح ولو على حساب الإستدامة البيئية، عبر الممارسات التخريبية، وتسويق المنتجات الملوثة البيئية، كما أدت سياسة هذه الشركات لزيادة نسب الفقر والبطالة وتردي أوضاع السكان مما ينعكس سلبا على البيئة والتنمية المستدامة.

وتساهم هذه الشركات في تدمير الطبيعة كحالة تدمير الغابات البكر في العالم، حيث يشير المتخصصون في مجال حماية البيئة أن الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال الخشب، تخرب هذه الغابات تخريبا جنونيا، بالإضافة إلى ذلك تبحث التجمعات الزراعية الصناعية الضخمة عن أراض جديدة من أجل توسيع مساحات مستثمراتها، أو تكثيف نشاطاتها في مجال تربية الأبقار، ومن أجل هذا الغرض تحرق كل سنة آلاف الهكتارات من الغابات. (26)

وقصد تدارك الوضع وحماية للبيئة وتحقيقا للتنمية المستدامة، تم اشراك جميع الأطراف بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، فقد أطلقت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العديد من المبادرات لتعزيز السلوك المسؤول للشركات بما يتماشى مع أجندة التنمية المستدامة. ومن بين هذه الأدوات، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بحوكمة الشركات، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات، واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة.

كما حاولت الشركات المتعددة الجنسيات الاستجابة لانشغالات التنمية المستدامة من خلال إصدار مدونات سلوك خاصة بها. وذلك في مجالات عدة كالإدارة البيئية وحقوق الإنسان ومعايير العمل ومكافحة الفساد وحماية المستهلك، كما يستخدم عدد متزايد من الشركات تقارير الأداء البيئي للإبلاغ عن نتائج جهودهم للجمهور. (27)

ب . انحسار دور الدولة في ظل تدعيات العولمة:

تتجلى مظاهر العولمة في تدويل القضايا البيئية، ومحاولة حمايتها نتيجة انحسار دور الدولة، حيث أن العولمة شكلت ما يسمى بالدول مفككة وغير القادرة على إيجاد حلول لصالح مواطنيها، وتصبح الدولة

مجرد جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه، وينحصر دور الدولة في المجال البيئي فقط في التنظيمات البيئية العالمية. (28)

إن التوجه العالمي الذي تتبناه القوى الأساسية الفعالة في النظام الدولي، الذي ينادي بالحرية التامة لحركة رؤوس الأموال والبضائع وحرية تنقل المعلومة عبر الحدود دون قيود ولا رقابة ساهم في اختراق لسيادة الدولة في عصر العولمة من خلال تبني سياسات وتوجهات تضعف من دور الدولة في الإقتصاد سواء من حيث دورها في التنمية أو من حيث الرعاية الاجتماعية لمواطنيها.

فالشركات المتعددة الجنسيات بدأت تحل محل سلطة الدولة تدريجيا من خلال قوانين السوق الحرة وذلك نتيجة التطور التقني الذي أدى إلى زيادة شديدة في الإنتاجية واستدعى توسيع السوق إلى نطاق عالمي بدل نطاق الدولة الضيق، وأصبح هذا السوق في يد هذه الشركات.

وبما أنه لا سياسة بدون سيادة فإن أكبر تحديات البيئة في القرن الواحد والعشرين هو عدم وجود ذلك الكيان القوي المتمثل في الدولة الوطنية لأنها وبكل بساطة قد تم اختراق حدودها المختلفة التي تعزز سيادتها فأصبحت هذه الحدود رخوة غير قادرة على الصمود أمام قوة الشركات المتعددة الجنسيات. (29)

وفي الأخير فإنه رغم أن العولمة قد وضعت حدا للسيادة بالمفهوم الكلاسيكي، إلا أنها ليست نهاية نظام الدولة، بل بالعكس، فقد برهنت الدولة على أنها نظام متين للغاية ومتماسك، فالدولة في ظل العولمة تحتاج إلى إعادة هيكلتها بنائيا ومؤسسيا ووظيفيا وفكريا لكي تتمكن من التعامل مع تغيرات العولمة بتجلياتها المختلفة. (30)

الخاتمة:

لقد أصبح لزاما على المجتمع الدولي أن يتعامل مع قضية التنمية المستدامة وحماية البيئة خارج إطار حدود الدول والتعامل والتكيف مع تغيرات العولمة والظواهر الناتجة عنها بإدارة رشيدة، بدلا من الخضوع لسلبات العولمة بشكل ساكن، وذلك لتحقيق التنمية مع ضرورة الحفاظ على البيئة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

وإذا كانت العولمة تحقق مكاسب محتملة، فإنها تسبب مجموعة من الخسائر، والتحدي الحقيقي يكمن في إدارة عملية العولمة بطريقة تدعم الاستدامة البيئية والتنمية البشرية العادلة، وكلما كان هناك

تكامل بين السياسات البيئية والتجارية، كلما كان النمو الاقتصادي أكثر استدامة، وكلما كانت العولمة أكثر فائدة للبيئة والتنمية.

الهوامش:

- 1-ديب كمال، عولمة الوعي البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2015، ص 11.
- 2-احمد لكلل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 576.
- 3-طارق عبد الرؤوف عامر، العولمة (مفهومها . أهدافها . خصائصها)، منشور على الموقع الإلكتروني، <http://al3loom.com>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020-01-12.
- 4-فريدة حموم، تأثير العولمة في بلورة قيم التنمية الإنسانية المستدامة، مجلة الفكر، العدد السابع، السنة 2018، ص 256-257.
- 5-P.K.Rao, International Environmental Law and Economics, BLACKWELL publishers,2001, p 28.
- 6- طراف عامر وحسنين حياة، المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، سنة 2012، ص 103-104.
- 7- سهير إبراهيم حاجم الهيدي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 92.
- 8-سه نكه ردواد محمد، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث -دراسة قانونية تحليلية-، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، مصر -الإمارات، سنة 2012، ص 68.
- 9-سهير إبراهيم حاجم الهيدي، المرجع السابق، ص 453-454.
- 10-نفس المرجع، ص 461
- 11-سه نكه ردواد محمد، المرجع السابق، ص 86-87.
- 12-Corinne Lepage, Alexandre Kiss, Vers l'Application Renforcée du Droit International de l'Environnement, édition Frison-Roche, 1999, P 152.
- 13-سه نكه ردواد محمد، نفس المرجع، ص 87-93.
- 14-سهير إبراهيم حاجم الهيدي، المرجع السابق، ص 485-486.
- 15-ريو+20 المستقبل الذي نبتغيه، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019-03-20.
- 16-عامر طراف وحياة حسنين، المرجع السابق، ص 106-107.
- 17-ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 77-78.
- 18-عامر طراف وحياة حسنين، المرجع السابق، ص 108-109.
- 19-عامر طراف وحياة حسنين، المرجع السابق، ص 109-110.
- 20-ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 88.

- 21-ديب كمال، عولمة الوعي البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2015، ص 42-44.
- 22-احمد لكحل، المرجع السابق، ص 581-583.
- 23-محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، للحصول على درجة دكتوراه في الحقوق،كلية الحقوق . جامعة القاهرة، ب.ت، ص 127- 128.
- 24-Joke Waller-Hunter and Tom Jones, Globalisation and Sustainable Development, international review environmental strategies, vol3, No1, 2002,p59.
- 25-عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية (منظماتها -شركاتها - تداعيتها) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 157.
- 26-احمد لكحل، المرجع السابق، ص 578-580.
- 27-Joke Waller-Hunter and Tom Jones, op.cit, p 59.
- 28-احمد لكحل، المرجع السابق، ص 581.
- 29-ديب كمال، عولمة الوعي البيئي، المرجع السابق، ص 66-67.
- 30-بن حمودة ليلي، المجتمع المدني والحكم الراشد، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 2010/1، ص 70.